دور المنظمات الدولية في ترسيخ الاعتدال وتعزيز التماسك المجتمعي

The Role of International Organizations in Establishing Moderation and Promoting Social Cohesion

م.م. حنين فائق حسين
الجامعة المستنصرية – كلية العلوم السياسية
haneenfaeq1205@uomustansiriyah.edu.iq

م.م. سهى سامي حسين
الجامعة المستنصرية – كلية العلوم السياسية
Suha.sami98@uomustansiriyah.edu.iq

تاريخ استلام البحث: ٢٠٢٥/٧/١٥ **تاريخ قبول النشر: ٢٠٢٥/٩/٢٤**

الملخص:

يُعَدّ الاعتدال من القيم الجوهرية لاستقرار المجتمعات وقدرتها على التصدي للتحديات الفكرية والسياسية والاجتماعية، ومع تزايد ظاهرة التطرف العنيف، أصبحت الحاجة ماسّة إلى تفعيل أدوار المنظمات الدولية في تعزيز قيم الوسطية والتسامح، وترسيخ التماسك المجتمعي.

يهدف البحث إلى تحليل جهود إسهامات المنظمات الدولية، وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة (مثل اليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، إضافة إلى منظمات إقليمية كالاتحاد الأوروبي، وجامعة الدول العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي، في مواجهة التطرف العنيف وبناء ثقافة السلام، وتعزيز قيم الوسطية والتعايش، إلى جانب الاتفاقيات الدولية وتقارير المؤسسات الأممية، فضلاً عن دراسات أكاديمية عربية ودولية.

وتؤكد الدراسة أن ترسيخ الاعتدال وتعزيز التماسك المجتمعي يتطلب مقاربة شاملة تشاركية، تدمج بين جهود المنظمات الدولية والدول الوطنية والمجتمع المدني، بما يضمن التوازن بين متطلبات الأمن واحترام حقوق الإنسان.

الكلمات المفتاحية: التطرف والاعتدال، التماسك الاجتماعي، الامن الدولي، الأطر القانونية، الاستراتيجية الأممية.

Abstract:

Moderation is considered one of the essential values for the stability of societies and their ability to confront intellectual, political, and social challenges. With the increase in the phenomenon of violent extremism, the need to activate the roles of international organizations in promoting the values of moderation and tolerance and consolidating social cohesion has become urgent.

This research aims to analyze the efforts and contributions of international organizations, especially the United Nations and its specialized agencies (such as UNESCO and the United Nations Development Programme), in addition to regional organizations such as the European Union, the League of Arab States, and the

Organization of Islamic Cooperation, in confronting violent extremism, building a culture of peace, and promoting the values of moderation and coexistence. It also examines international agreements, reports of UN institutions, as well as Arab and international academic studies.

The study emphasizes that consolidating moderation and enhancing social cohesion requires a comprehensive participatory approach that integrates the efforts of international organizations, national states, and civil society, ensuring a balance between security needs and respect for human rights.

Keyword: Extremism, moderation, social cohesion, international security, legal framework, un strategy.

المقدمة:

يُعَدّ الاعتدال قيمة إنسانية وسياسية واجتماعية أساسية، تقوم على الوسطية والانفتاح والحوار، وهو نقيض التطرف الذي يهدد السلم الأهلي والأمن الدولي، وقد أبرزت التجارب الدولية الحديثة أن ضعف الاعتدال وتراجع قيم التماسك المجتمعي يؤديان إلى بيئات خصبة لانتشار خطاب الكراهية والعنف، وهنا يبرز دور المنظمات الدولية كفاعل رئيسي في النظام الدولي، إذ تضطلع بمهام وضع المعايير القانونية، وإطلاق البرامج الوقائية، ودعم الدول في بناء قدراتها لمواجهة التطرف.

أهمية البحث: تنبع أهمية هذا البحث من التحديات المتزايدة التي تواجه المجتمعات المعاصرة نتيجة تصاعد موجات التطرف العنيف، وما يترتب عليها من تهديدات للأمن والسلم الاجتماعيين، وفي ظل هذا الواقع، تبرز الحاجة إلى فهم الدور الذي تضطلع به المنظمات الدولية في بناء منظومة عالمية تعزز الاعتدال وتدعم التماسك المجتمعي، ليس فقط عبر التدخلات الأمنية، بل من خلال الأطر القانونية، الاستراتيجيات الوقائية، والبرامج التنموية والثقافية.

إشكالية البحث: على الرغم من تعدد المرجعيات القانونية والاستراتيجيات الدولية لمكافحة التطرف، إلا أن فعالية هذه الجهود تبقى موضع تساؤل. فهل استطاعت المنظمات الدولية أن تُرسّخ الاعتدال وتُعزّز التماسك المجتمعي من خلال تدخلاتها القانونية والاستراتيجية والعملية؟ وما مدى قدرة هذه الأدوار على معالجة الأسباب البنيوية والسياسية والثقافية للتطرف؟ ما هي المفاهيم الأساسية المرتبطة بالتطرف والاعتدال والتماسك المجتمعي؟ ما هي الأطر القانونية والاستراتيجيات الدولية التي وضعتها المنظمات الدولية لتعزيز الاعتدال؟

منهجية البحث: اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي في عرض المفاهيم والإطار القانوني، وعلى المنهج المقارن في استعراض التجارب الدولية والإقليمية، كما استعان بالـ منهج التطبيقي في تحليل بعض النماذج والبرامج التي نفذتها المنظمات الدولية في مجال مواجهة التطرف وتعزيز الاعتدال.

هيكلية البحث: جاء البحث في ثلاثة مباحث رئيسية: المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتطرف والاعتدال والتماسك المجتمعي، المبحث الثاني: الإطار القانوني والاستراتيجي الدولي لترسيخ الاعتدال، المبحث الثالث: الأدوار العملية والتحديات المستقبلية للمنظمات الدولية.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للاعتدال والتماسك المجتمعي ودور المنظمات الدولية

يمثل الاعتدال والتماسك المجتمعي حجر الأساس في بناء المجتمعات المستقرة والمحصّنة ضد مظاهر التطرف والانقسام، وقبل تحليل دور المنظمات الدولية في ترسيخ هذه القيم، من الضروري الوقوف على الإطار المفاهيمي الذي يحدد طبيعة الاعتدال، علاقته بالتطرف، وأسباب تراجع التماسك في السياقات المعاصرة، هذا المبحث يسعى إلى تقديم فهم نظري وتحليلي لهذه المفاهيم، تمهيدًا لتقييم التدخلات الدولية في هذا المجال.

المطلب الأول: مفهوم الاعتدال والتماسك المجتمعي وعلاقتهما بالتطرف

إن تناول موضوع الاعتدال والتماسك المجتمعي يستوجب أولًا توضيح المفاهيم المرتبطة به، وفي مقدمتها التطرف باعتباره الظاهرة المناقضة للاعتدال، التطرف لغة : يشير الى انه تجاوز حدود الاعتدال كما ان التطرف يعني الخروج عن حد الوسطية ومن الصحيح ان التطرف الان ينصرف الى الفكر فنقول تطرف فكري وتطرف ديني[١].

التطرف اصطلاحا ;اخذ الامور بشدة والاقبال عليها بما يتجاوز حد الوسطية والاعتدال [٢]،وهناك من عرف التطرف بأنه تشدد في التمسك فكرا وسلوكا بجملة من الافكار قد تكون دينية سياسية اجتماعية اقتصادية والتطرف حركة في اتجاه القاعدة الاجتماعية او القانونية او الاخلاقية ولكنها حركة يتجاوز مداها الحدود التي وصلت اليها القاعدة وارتضاها المجتمع[٣] .أما على المستوى القانوني الدولي، فلم يُعرَّف التطرف بشكل صريح في الاتفاقيات، غير أن مجلس الأمن أشار إلى "التطرف العنيف" في قراره ٢١٧٨ لسنة ٢٠١٤ بوصفه منطلقًا للفعل الإرهابي وسببًا في زعزعة الأمن والسلم الدوليين. وعليه فان التطرف أحد المفاهيم المحورية في الدراسات السياسية والاجتماعية والقانونية المعاصرة، وقد تعددت التعريفات التي تناولته باختلاف المرجعيات الفكرية والبحثية، لغويًا: التطرف مشتق من "الطرف"، ويعني مجاوزة الحدّ والابتعاد عن الوسط والاعتدال، فيُقال "تطرف" أي ذهب إلى أقصى اليمين أو اليسار، وخرج عن الوسطية[٤]، اما اصطلاحيًا "يُعرَّف التطرف بأنه تبنّي مواقف فكرية أو سلوكية تتسم بالانغلاق والرفض التام للآخر، والتمسك برؤية أحادية جامدة لا تقبل الحوار أو التعايش"، ويشير البعض إلى أن التطرف "يتجسد في احتكار الحقيقة المطلقة، ورفض التعددية الفكرية والسياسية، وتكفير أو تخوين المخالف"[٥].

اما الاعتدال هو التوسط والبعد عن الغلو والتشدد، وهو مفهوم يعكس حالة التوازن الفكري والاجتماعي والسياسي، ويقوم على احترام التنوع وإيجاد مساحات للحوار والتفاهم[٦]. ومن الناحية العملية، يعد الاعتدال شرطًا رئيسيًا لترسيخ قيم المواطنة ومنع الانقسامات الداخلية، فالاعتدال يُعدّ من القيم

الإنسانية والسياسية التي تقوم على التوازن والوسطية واحترام التعددية الفكرية والدينية، ويُعرّف بأنه موقف عقلاني يرفض الانغلاق والجمود، ويؤمن بالحوار والتعايش، وأن الاعتدال هو تجاوز للجمود الفكري الذي يُقصي الآخر، لصالح رؤية إنسانية منفتحة على التنوع والتعدد[٧]، يحول الاعتدال دون الانجرار الى الازمات من خلال بناء الثقة المتبادلة وتعزيز الهوية، فهو يحصن المجتمع من الانقسامات عبر نشر قيم للمواطنة المشتركة والتربية على التسامح ونبذ الكراهية[٨].

أما التماسك المجتمعي، فهو قدرة المجتمع على إدارة تنوعه الداخلي ضمن هوية وطنية جامعة، ويعكس وجود شبكة تضامن اجتماعي تقلّل من فرص الانقسام والعنف، أن التماسك يعكس وجود روابط اجتماعية تقلل من احتمالات التفكك والصراع[٩].

وتُظهر الدراسات أن العلاقة بين الاعتدال ومكافحة التطرف علاقة عكسية؛ فكلما ضعف الاعتدال، زادت فرص انتشار الخطاب الإقصائي، وتسييس الدين، واحتكار الحقيقة، مما يؤدي إلى تفكك الهوية الوطنية وظهور صراعات أهلية[١٠].

اما من جانب القانون الدولي، فلا يوجد تعريف موحد للتطرف في الاتفاقيات الدولية، لكن مجلس الأمن استخدم مفهوم " التطرف العنيف" (Violent Extremism) في قراراته، خصوصًا القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤)، للإشارة إلى الأفكار والأفعال التي تقود إلى الإرهاب أو تشجعه أو تبرره[١١]، كما تبنت الأمم المتحدة في خطة عملها لمنع التطرف العنيف (٢٠١٦) تعريفًا عمليًا يربط التطرف بغياب التنمية وحقوق الإنسان، معتبرة أن مواجهته لا تكون أمنية فقط، بل عبر مقاربة شاملة تشمل التعليم والثقافة والتنمية[١٢]، وعليه، يمكن القول إن التطرف يمثل حالة فكرية وسلوكية خارجة عن الوسطية والاعتدال، تتغذى من عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، وتُهدد التماسك المجتمعي والسلم الأهلي

شهد الفكر العربي والإسلامي عبر التاريخ نماذج متعددة للاعتدال، سواء في الفقه أو السياسة أو العلاقات المجتمعية، فقد تبنّت مدارس فكرية مثل المعتزلة والوسطية الفقهية مبدأ الحوار العقلي، بينما عرفت بعض الدول الإسلامية نماذج حكم معتدلة قامت على التعددية الدينية والعرقية، مثل الأندلس في عهد عبد الرحمن الثالث، هذه النماذج التاريخية تُظهر أن الاعتدال ليس مفهومًا مستحدثًا، بل له جذور عميقة في التجربة الحضارية.

وتلعب المنظمات الدولية دورًا محوريًا في هذا السياق، إذ لا تقتصر على الجانب الأمني، بل تتدخل في البعد الفكري والتربوي. فاليونسكو، على سبيل المثال، أطلقت برامج تعليمية تهدف إلى ترسيخ ثقافة الحوار والتسامح، مثل برنامج "التربية على المواطنة العالمية" الذي يركز على بناء قيم الانفتاح والتعددية.

أما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، فيعمل على تعزيز التنمية البشرية كآلية للحد من قابلية الأفراد للانخراط في العنف، من خلال مشاريع تمكين الشباب في البيئات الهشة.

المطلب الثاني: أسباب ضعف الاعتدال وصعود التطرف

يرتبط صعود التطرف بجملة من العوامل البنيوية المتداخلة، يمكن تصنيفها كما يلي:

١. **العوامل الاقتصادية:** ان العوامل الاقتصادية والضغوطات التي تمارسها في المجتمعات تتحكم في جميع مناحي الحياة ومنها النشاط البشري الذي يرتبط ويؤثر بالسلوكيات كالعنف والاجرام والتطرف، (الفقر، البطالة، والتهميش الاجتماعي) من أبرز المحركات للتطرف، حيث تشير تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن غالبية المنخرطين في الجماعات المتطرفة ينتمون إلى بيئات محرومة تفتقر إلى فرص اقتصادية واجتماعية[١٣].

٢. **العوامل السياسية:** أن غياب العدالة السياسية من العوامل المغذية للتطرف العنيف وهذا ما شار اليه تقرير مجلس الأمن رقم ٢٣٩٦ [١٤]، يولد ضعف المؤسسات الديمقراطية وغياب العدالة شعورًا بالإقصاء، ويُغذي الخطاب المتطرف الذي يستثمر الإحباطات الشعبية، ان عدم التوصل للتوافقات السياسية بين الأحزاب والكتل المختلفة يولد اضطرابات واعمال عنف وفوضى تهدد الامن المجتمعي والسلم فيه وينذر بعواقب من شأنها ان تتدخل الدولة في دوامات من العنف بين المتخاصمين على السلطة[١٥]، مما ينعكس بالسلب على الأوضاع العامة في المجتمع.

٣. **العوامل الفكرية والثقافية:** انتشار خطاب الكراهية وغياب ثقافة الحوار في المؤسسات التعليمية والإعلامية يُعد من الأسباب الجوهرية لصعود التطرف، وهو ما شددت عليه اليونسكو في تقاريرها حول التربية على التسامح والمواطنة العالمية[١٦].

٤. **العوامل النفسية والاجتماعية:** ان الفراغ النفسي والاجتماعي وشعور عدم الانتماء الذي يعاني منه بعض الافراد يجعل البيئة مناسبة لنمو الجماعات المتطرفة والتي من شانها ان تؤدي الى تردي الأوضاع الأمنية فيها، لاسيما اذا كانت من المجتمعات المتعددة الطوائف والأديان، وثقافاتها مختلفة، فالحاجة إلى الانتماء والشعور بالهوية تُعد مدخلًا رئيسيًا لتجنيد الشباب، حيث تقدم الجماعات المتطرفة هوية بديلة قائمة على الإقصاء والعنف، مستغلة الفراغ النفسي والاجتماعي الذي يعاني منها بعض الأفراد، مما يجعلها بيئة مناسبة لنمو الجماعات المتطرفة التي تؤدي الى ارتفاع معدلات الانحراف والسلوك الاجرامي الى مستوى غير مسبوق[١٧]،ولتحقيق الاستقرار والمحافظة على المجتمع من القضايا المهمة والاساسية في العلم السياسي، لذلك لابد من توفر تجانس اجتماعي واجماع سياسي، للمحافظة على ديمومة النظام الديمقراطي وتحقيق العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص بين افراد السعب ، مما يؤسس دولة عابرة لجميع التناقضات التي تواجهها .[١٨]

٥. **العوامل الرقمية:** تنامي الفضاء الإلكتروني أتاح للجماعات المتطرفة نشر دعايتها العابرة للحدود، مستفيدة من ضعف الرقابة الدولية على المحتوى الرقمي، وقد أشار تقرير الاتحاد الأوروبي إلى أن المنصات الرقمية أصبحت أدوات فعالة في نشر التطرف العابر للقارات[١٩].

اما فيما يتعلق بدور المنظمات الدولية في مواجهة هذه التحديات تلعب المنظمات الدولية دورًا محوريًا في مواجهة التطرف وتعزيز الاعتدال[٢٠]، من خلال آليات متعددة تشمل الجوانب القانونية، التربوية، التنموية، والحوار الثقافي، ويمكن تلخيص أبرز هذه الأدوار في الجدول التالي:

نوع التدخل	المنظمة الدولية	مثال تطبيقي بارز
قانوني وتشريعي	مجلس الأمن	القرار ٢١٧٨ بشأن المقاتلين الأجانب
تربوي وثقافي	اليونسكو	برنامج "التربية على التسامح والمواطنة العالمية"
تنموي واجتماعي	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	مشاريع تمكين الشباب في العراق ومناطق النزاع
حواري وديني	منظمة التعاون الإسلامي، الاتحاد الأوروبي	مؤتمرات الحوار بين الأديان والثقافات

هذا الجدول يُبرز تنوع الأدوار التي تضطلع بها المنظمات الدولية، ويُظهر كيف أن كل منظمة تتدخل من زاوية مختلفة، مما يعكس الحاجة إلى مقاربة شاملة ومتكاملة، فبينما يضع مجلس الأمن الإطار القانوني[٢١]، تتولى اليونسكو بناء الوعي الثقافي، ويعمل UNDP على معالجة الجذور الاقتصادية والاجتماعية، وتُعزز منظمات الحوار الديني التفاهم بين المكونات المجتمعية.

وتبقى فعالية هذه المنظمات مرهونة بقدرتها على التنسيق مع الدول الوطنية والمجتمع المدني، وتجاوز التحديات السياسية والتمويلية التي تعيق تنفيذ برامجها على الأرض[٢٢]، لكن فعالية هذه المنظمات لا تخلو من التحديات، أبرزها:(تضارب المصالح السياسية بين الدول الأعضاء، مما يحد من قدرة المنظمات على اتخاذ قرارات حاسمة، وضعف التمويل، خاصة في البرامج الموجهة للدول الهشة، ومحدودية النفوذ في البيئات السيادية، حيث ترفض بعض الحكومات التدخل الخارجي في شؤونها الداخلية).

الاعتدال لا يقتصر على رفض التطرف، بل يُسهم في ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان، فالمجتمعات المعتدلة أكثر قدرة على احترام الحريات الفردية، وتقبل التنوع، وتوفير بيئة آمنة للتعبير، وتُظهر تجارب دولية أن السياسات الأمنية الصارمة وحدها لا تكفي، بل يجب أن تُدمج مع سياسات تعليمية وتنموية تحترم الحقوق وتُعزز التماسك.

وبناءً على ما سبق، يتضح أن الاعتدال والتماسك المجتمعي ليسا مجرد مفاهيم نظرية، بل يمثلان أدوات استراتيجية في مواجهة التطرف، ويُعد تدخل المنظمات الدولية في هذا المجال ضرورة ملحة، تتطلب تنسيقًا فعّالًا مع الدول الوطنية والمجتمع المدني، وهو ما سيتم تناوله في المباحث التالية.

المبحث الثاني: الإطار القانوني والاستراتيجي الدولي لترسيخ الاعتدال وتعزيز التماسك المجتمعي

لا تقتصر مواجهة التطرف العنيف على المعالجات الفكرية أو المفاهيمية، بل تتطلب منظومة قانونية واستراتيجية متكاملة تضمن التزام الدول وتوجه السياسات العامة نحو بناء مجتمعات أكثر اعتدالًا وتماسكًا، وقد شهدت العقود الأخيرة تطورًا ملحوظًا في المرجعيات القانونية الدولية، إلى جانب إطلاق استراتيجيات أممية وإقليمية تهدف إلى الوقاية من التطرف وتعزيز ثقافة الوسطية، يسعى هذا المبحث إلى تحليل أبرز هذه المرجعيات، وتقييم مدى فعاليتها في ترسيخ الاعتدال وتعزيز التماسك المجتمعي ضمن السياق الدولي المعاصر.

المطلب الأول: الإطار القانوني الدولي

يشكل القانون الدولي حجر الأساس في تنظيم جهود الدول والمنظمات لمكافحة التطرف وترسيخ الاعتدال، وقد برزت مجموعة من القرارات والاتفاقيات التي أرست قواعد ملزمة للدول، ووضعت معايير للتوازن بين الأمن وحقوق الإنسان، ويمكن تقسيم هذا الإطار إلى قسمين رئيسيين:

أولًا – قرارات مجلس الأمن: أصدر مجلس الأمن سلسلة من القرارات التي شكّلت الأساس القانوني الدولي لمكافحة الإرهاب والتطرف، من أبرزها:

القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١): صدر عقب هجمات ١١ سبتمبر، وألزم الدول بتجريم تمويل الإرهاب، ومنع إيواء الإرهابيين، وتعزيز التعاون القضائي والأمني، وقد مثّل هذا القرار تحولًا في ربط الأمن الدولي بمكافحة التطرف، وأسّس لمرحلة جديدة من التنسيق الدولي[٢٣]، ورغم شموليته، واجه القرار تحديات في التطبيق، أبرزها تفاوت قدرات الدول على تنفيذ بنوده، واستخدامه أحيانًا لتبرير إجراءات أمنية صارمة دون مراعاة للحقوق المدنية.

القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤): تناول ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، ودعا الدول إلى تطوير تشريعات تمنع تجنيدهم وسفرهم، مع التأكيد على أهمية برامج إعادة الإدماج المجتمعي، ما يعكس توجهًا نحو معالجة الأسباب الاجتماعية للتطرف، إلا أن بعض الدول ركّزت على الجانب الأمني دون تطوير برامج فعالة للإدماج، مما أضعف أثره الوقائي.[٢٤]

اما القرار ٢٣٩٦ (٢٠١٧): شدد على مراقبة الحدود واستخدام البيانات البيومترية، لكنه أكد في الوقت ذاته على ضرورة احترام حقوق الإنسان، في محاولة لتحقيق التوازن بين الأمن والحريات[٢٥]، وقد أثار هذا القرار جدلًا حول مدى قدرة الدول على تحقيق هذا التوازن في ظل تصاعد التهديدات الأمنية.

ثانيًا – الاتفاقيات الدولية: إلى جانب قرارات مجلس الأمن، ساهمت الاتفاقيات الدولية في بناء إطار قانوني يعزز الاعتدال ويحد من التطرف

نص العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لسنة(١٩٦٦) في المادة (٢٠): على حظر أي دعاية للحرب أو خطاب يحرض على الكراهية، مع ضمان حرية الرأي والتعبير، ما يُعد أساسًا قانونيًا لتحقيق التوازن بين حرية التعبير ومكافحة خطاب الكراهية[٢٦].

اما الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب لسنة (١٩٩٩): جرّمت تمويل الأعمال الإرهابية، وحددت آليات التعاون بين الدول، مما ساهم في تجفيف أحد أهم منابع التطرف العنيف[٢٧].

فيما يتعلق بالاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب لسنة(١٩٩٨): أكدت على التعاون العربي في ضبط الحدود وتبادل المعلومات، وربطت بين مكافحة الإرهاب ونشر ثقافة الوسطية والاعتدال[٢٨]، هذه الاتفاقيات تُظهر أن القانون الدولي لا يقتصر على الإجراءات الأمنية، بل يسعى إلى بناء بيئة قانونية تحفّز الاعتدال وتحمي التماسك المجتمعي، رغم تفاوت التزام الدول بتطبيق بنودها.

المطلب الثاني: الاستراتيجيات الأممية

تبنّت الأمم المتحدة مجموعة من الاستراتيجيات التي تهدف إلى الوقاية من التطرف من خلال معالجة أسبابه الجذرية، هذه الاستراتيجيات تمثل تحولًا في الخطاب الدولي من التركيز على الأمن إلى بناء مجتمعات أكثر عدالة وتماسكًا.

الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب (٢٠٠٦): والتي تضمنت أربعة محاور رئيسية: معالجة الظروف المؤدية إلى الإرهاب، منع الإرهاب ومكافحته، بناء قدرات الدول، وضمان احترام حقوق الإنسان، وقد أكدت على أهمية التعليم، التنمية، والحوار الثقافي كأدوات وقائية[٢٩].

وخطة العمل لمنع التطرف العنيف (٢٠١٦): التي عدت أن التطرف نتيجة لغياب العدالة الاجتماعية، ودعت إلى معالجة أسبابه الجذرية عبر تمكين الشباب، تعزيز المساواة بين الجنسين، وتوسيع دور المجتمع المدني في بناء ثقافة السلام.[٣٠]

هذه الاستراتيجيات تعكس تحولًا في الخطاب الدولي من "مكافحة الإرهاب" إلى "منع التطرف"، وتُظهر وعيًا بأهمية الاعتدال كقيمة وقائية واستراتيجية، ومع ذلك، فإن تنفيذها يواجه تحديات تتعلق بضعف التنسيق بين الجهات الفاعلة، وتفاوت الموارد بين الدول، وغياب آليات تقييم مستقلة.

المطلب الثالث: الاستراتيجيات الإقليمية

تلعب المنظمات الإقليمية دورًا تكميليًا في تعزيز الاعتدال، من خلال استراتيجيات تتماشى مع الخصوصيات الثقافية والسياسية لكل منطقة، وقد أطلقت عدة منظمات مبادرات مهمة في هذا السياق:

اذ اطلق الاتحاد الأوروبي استراتيجية لمكافحة التطرف سنة ٢٠٠٥، عُدلت لاحقًا لتشمل التصدي للتطرف عبر الإنترنت، وتطوير برامج إدماج للمهاجرين واللاجئين، مع التركيز على تعزيز التعددية الثقافية[٣١]، وطبّقت دول مثل فرنسا وألمانيا برامج إدماج ناجحة نسبيًا، لكنها واجهت تحديات في مواجهة الخطاب الشعبوي المعادي للتعددية.

اما جامعة الدول العربية فقد أطلقت استراتيجية عربية لمكافحة الإرهاب عام ٢٠١٧، ركزت على مراجعة المناهج التعليمية[٣٢]، تطوير الخطاب الإعلامي، وتعزيز ثقافة الحوار والاعتدال في المؤسسات الدينية، إلا أن التطبيق العملي لهذه الاستراتيجية ظل متفاوتًا بين الدول، بسبب التباين في السياسات التعليمية والإعلامية.

وأكدت منظمة التعاون الإسلامي في استراتيجياتها على أهمية مواجهة خطاب الكراهية الطائفي والمذهبي، وتعزيز الحوار بين المذاهب والطوائف ضمن إطار يحترم الخصوصيات الثقافية للدول الأعضاء[٣٣]، هذه الاستراتيجيات تُظهر أن الاعتدال لا يُفرض قانونيًا فقط، بل يُبنى عبر سياسات تعليمية، إعلامية، ودينية متكاملة، تتفاعل مع السياق المحلي لكل دولة.

وبناء على ما سبق أن الإطار القانوني والاستراتيجي الدولي لمكافحة التطرف لا يقتصر على فرض التزامات أمنية، بل يسعى إلى ترسيخ الاعتدال كقيمة مركزية في السياسات الوقائية، ومع ذلك، فإن فعالية هذه الاتفاقيات والقرارات تبقى مرهونة بمدى التزام الدول، وتوافر الإرادة السياسية، والقدرة المؤسسية على تطبيق النصوص القانونية، كما أن التحديات المتعلقة بالسيادة الوطنية، وتسييس مكافحة الإرهاب، وضعف التنسيق الدولي، تفرض ضرورة تطوير آليات رقابة وتقييم مستقلة.

المبحث الثالث:

الأدوار العملية والتحديات المستقبلية للمنظمات الدولية في ترسيخ الاعتدال وتعزيز التماسك المجتمعي

بعد استعراض الإطارين القانوني والاستراتيجي في المبحثين السابقين، تبرز الحاجة إلى فهم كيف تُترجم هذه المرجعيات إلى تدخلات عملية على أرض الواقع، فالمنظمات الدولية، إدراكًا منها لخطورة التطرف العنيف، لم تكتف بوضع السياسات، بل بادرت إلى تنفيذ برامج متعددة الأبعاد تشمل التعليم، التنمية، الإعلام، والحوار الثقافي.

ومع ذلك، فإن هذه الجهود تواجه تحديات بنيوية وسياسية تحد من فعاليتها، يهدف هذا المبحث إلى تحليل أبرز الأدوار العملية التي قامت بها المنظمات الدولية، وتحديد العقبات التي تعترض طريقها، مع استشراف آفاق مستقبلية لتعزيز دورها في بناء مجتمعات أكثر اعتدالًا وتماسكً

المطلب الأول: الأدوار العملية للمنظمات الدولية

تلعب المنظمات الدولية دورًا مركزيًا في تنفيذ السياسات المتعلقة بمكافحة التطرف وتعزيز الاعتدال، من خلال برامج ميدانية ومبادرات تعليمية وتنموية وإعلامية، ويمكن تصنيف هذه الأدوار بحسب نوع المنظمة:

أولًا – الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة: اليونسكو: أطلقت برامج للتربية على المواطنة العالمية ومكافحة خطاب الكراهية عبر التعليم، معتبرة أن تعزيز مهارات التفكير النقدي لدى الشباب يشكل خط الدفاع الأول ضد التطرف[٣٤]، وقد نفذت مشاريع في تونس والمغرب لتدريب المعلمين على إدماج قيم التسامح في المناهج الدراسية.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP): ركز على معالجة الأسباب الجذرية للتطرف من خلال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ أظهر تقريره حول إفريقيا أن الفقر والتهميش من أبرز دوافع الانخراط في الجماعات المتطرفة[٣٥]، كما دعم مشاريع تمكين الشباب في العراق والصومال.

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC): عمل على تعزيز قدرات الدول في مكافحة تمويل الإرهاب والجريمة المنظمة، التي تُعد مصدرًا رئيسيًا لتغذية التطرف، من خلال برامج تدريبية للقضاة وأجهزة الأمن.

ثانيًا – المنظمات الإقليمية: الاتحاد الأوروبي: أسس المنتدى الأوروبي للإنترنت (EU Internet Forum) لمواجهة الدعاية المتطرفة على وسائل التواصل الاجتماعي، كما دعم برامج إعادة إدماج المهاجرين في مجتمعات الاستقبال لتعزيز التماسك الاجتماعي[٣٦]، وقد أطلقت دول مثل السويد وألمانيا حملات رقمية مضادة للتطرف.

جامعة الدول العربية: تعاونت مع اليونسكو في مراجعة المناهج التعليمية العربية، وأطلقت توصيات إعلامية تدعو إلى مواجهة خطاب الكراهية، خاصة في سياق تغطية الأحداث الطائفية والسياسية.

منظمة التعاون الإسلامي: عززت الحوار بين المذاهب والطوائف، وأكدت على نشر خطاب الوحدة الإسلامية كوسيلة لمواجهة الانقسامات الداخلية، من خلال مؤتمرات دورية تجمع علماء الدين من مختلف الدول الأعضاء.

ثالثًا – المنظمات غير الحكومية الدولية: ساهمت مراكز بحثية مثل شبكة النبأ للدراسات والمركز الدولي لدراسة التطرف في نشر الوعي بأهمية الثقافة المجتمعية في مواجهة التطرف، من خلال تقارير تحليلية ودورات تدريبية[٣٧].

نفذت منظمات حقوقية مثل هيومن رايتس ووتش ومنظمة العفو الدولية برامج لإعادة تأهيل ضحايا العنف والنزاعات، ومبادرات لرصد خطاب الكراهية على الإنترنت، خاصة في مناطق النزاع مثل سوريا واليمن، هذه الأدوار تُظهر أن المنظمات الدولية لا تكتفي بوضع السياسات، بل تسعى إلى تنفيذها ميدانيًا، رغم تفاوت النتائج بين السياقات المختلفة

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه المنظمات الدولية

رغم تعدد المبادرات والبرامج التي أطلقتها المنظمات الدولية، إلا أن فعاليتها على الأرض تواجه جملة من التحديات البنيوية والسياسية، هذه التحديات لا ترتبط فقط بالبيئة المحلية، بل تشمل أيضًا إشكاليات في بنية النظام الدولي نفسه، مما يحدّ من قدرة هذه المنظمات على إحداث تأثير مستدام، ويمكن تلخيص أبرز هذه التحديات فيما يلي

١. **التسييس وازدواجية المعايير:** تُطبق القرارات الدولية بانتقائية تخضع لمصالح القوى الكبرى، مما يضعف مصداقية المنظمات الدولية ويُفقدها الحياد المطلوب في معالجة قضايا التطرف[٣٨].

٢. **ضعف التنفيذ المحلي:** تفتقر بعض الدول إلى الإرادة السياسية أو القدرات المؤسسية لتطبيق القرارات والاستراتيجيات الدولية، خاصة في ظل النزاعات الداخلية أو ضعف البنية الإدارية.

٣. **قصور التمويل:** كثير من برامج الأمم المتحدة، خصوصًا في مناطق النزاع، تتوقف بسبب غياب التمويل المستدام، مما يُضعف استمرارية المشاريع ويُقلل من أثرها التراكمي.

٤. **التحديات الرقمية:** تستغل الجماعات المتطرفة الفضاء الإلكتروني لنشر دعايتها العابرة للحدود، عبر منصات يصعب ضبطها دوليًا، مما يفوق قدرة الرقابة التقليدية على المواجهة.

٥. **العوائق الثقافية:** ترفض بعض المجتمعات برامج المنظمات الدولية بحجة التدخل الخارجي أو التناقض مع الهوية المحلية، ما يتطلب مقاربات أكثر حساسية ثقافيًا.

هذه التحديات تُظهر أن فعالية المنظمات الدولية لا تتوقف على جودة البرامج، بل على البيئة السياسية والاجتماعية التي تُنفذ

المطلب الثالث: الآفاق المستقبلية لتعزيز الدور الدولي

في ظل التحديات الراهنة، تبرز الحاجة إلى إعادة التفكير في أدوات وآليات تدخل المنظمات الدولية، بما يضمن استدامة جهودها ويُعزز أثرها في بناء مجتمعات أكثر اعتدالًا وتماسكًا، ويتطلب ذلك تبني مقاربات أكثر تكاملًا، تجمع بين التكنولوجيا، التعليم، الشراكات المحلية، والتقييم المستقل. وفيما يلي أبرز الاتجاهات المستقبلية التي يمكن أن تُسهم في تعزيز هذا الدور:

١. **تعزيز الشراكات المتعددة المستويات:** دمج جهود الحكومات الوطنية، المجتمع المدني، والقطاع الخاص في تنفيذ البرامج، لضمان التفاعل المحلي والاستدامة.

٢. **إدماج الاعتدال في التعليم والإعلام:** تطوير المناهج الدراسية والبرامج الإعلامية لتعزيز قيم الحوار والتسامح، مع تدريب المعلمين والصحفيين على مفاهيم الاعتدال.

٣. توظيف التكنولوجيا الإيجابية: استخدام الذكاء الاصطناعي لرصد المحتوى المتطرف على الإنترنت، وإطلاق حملات رقمية مضادة تستهدف الفئات الأكثر عرضة للتجنيد.

٤. **آليات متابعة وتقييم مستقلة:** إنشاء وحدات تقييم مستقلة لقياس فعالية البرامج الدولية، وتقديم توصيات موضوعية بعيدًا عن التسييس.

٥. **تعزيز التنمية المستدامة:** دعم مشروعات اقتصادية في الدول الهشة لمعالجة الأسباب البنيوية للتطرف، مثل البطالة، التهميش، وضعف الخدمات الأساسية.

هذه الآفاق تُظهر أن مستقبل الاعتدال لا يُبنى فقط عبر القانون، بل عبر سياسات متكاملة تستند إلى فهم عميق للسياقات المحلية والدولية.

يتضح أن الأدوار العملية للمنظمات الدولية أسهمت في بلورة مقاربة شاملة لمكافحة التطرف، لكنها ما زالت تواجه عقبات تحد من فعاليتها. المستقبل يتطلب تجاوز هذه التحديات عبر شراكات أوسع، وتوظيف التكنولوجيا الحديثة، وتطوير التعليم والإعلام. وبذلك يتكامل الدور القانوني والاستراتيجي مع الأدوار العملية لتعزيز الاعتدال وترسيخ التماسك المجتمعي، في إطار دولي أكثر تنسيقًا ومرونة.

خاتمة البحث

بعد استعراض الإطار المفاهيمي للتطرف والاعتدال والتماسك المجتمعي، وتحليل الأطر القانونية والدولية ذات الصلة، ثم بيان الاستراتيجيات العملية للمنظمات الدولية، يتضح أن موضوع البحث لا يقتصر على الجانب النظري فحسب، بل يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالواقع السياسي والاجتماعي والأمني للمجتمعات المعاصرة. وقد بيّن البحث أن الجهود الدولية، رغم أهميتها وتنوعها، ما زالت تواجه تحديات جوهرية تحول دون تحقيق أهدافها كامل

أولًا: الاستنتاجات

١. إن الاعتدال والتماسك المجتمعي يمثلان أساسًا ضروريًا لاستقرار المجتمعات، في حين يشكل التطرف تهديدًا مباشرًا لوحدتها وسلامها، وإن غياب تعريف موحد للتطرف على الصعيد الدولي يظل عائقًا رئيسيًا أمام صياغة قواعد قانونية واضحة وملزمة

٢. المنظمات الدولية لعبت دورًا محوريًا في مواجهة التطرف من خلال وضع أطر قانونية واستراتيجيات متعددة، إلا أن هذا الدور ما يزال غير مكتمل بسبب التباينات في التعريفات والآليات.

٣. قرارات مجلس الأمن (١٣٧٣ لسنة ٢٠٠١، ٢١٧٨ لسنة ٢٠١٤، ٢٣٩٦ لسنة ٢٠١٧) مثلت مرجعيات ملزمة للتعاون الدولي، لكنها ركزت أكثر على الإرهاب ولم تُعطِ تعريفًا واضحًا للتطرف.

٤. الاتفاقيات الدولية والإقليمية كالعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية (١٩٦٦) والاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب (١٩٩٨) ساهمت في الحد من مظاهر العنف، لكنها لم تعالج التطرف بوصفه ظاهرة مستقلة، و يظل غياب اتفاقية دولية شاملة لمكافحة التطرف أحد أبرز الفجوات في المنظومة القانونية الدولية.

٥. الاستراتيجيات الأممية مثل خطة العمل لمنع التطرف العنيف (٢٠١٦) قدمت رؤية شمولية تراعي التنمية وحقوق الإنسان، لكنها اصطدمت بضعف الإرادة السياسية للدول.

٦. الأدوار العملية للمنظمات الدولية – مثل برامج اليونسكو وUNDP والاتحاد الأوروبي – أسهمت في نشر قيم الحوار والمواطنة، إلا أن التحديات المتمثلة في التسييس، ضعف التمويل، والعوائق الثقافية، قللت من فعاليتها.

ثانيًا: المقترحات

١. الدعوة إلى صياغة اتفاقية دولية شاملة للتطرف بجميع أنواعه وصوره، برعاية الأمم المتحدة، لتوحيد التعريفات والمعايير القانونية.

٢. تعزيز التنسيق بين المنظمات الدولية والحكومات الوطنية عبر آليات مشتركة للتخطيط والتنفيذ تضمن مواءمة الجهود الدولية مع الأولويات المحلية.

٣. إدماج قيم الاعتدال والتسامح في المناهج التعليمية والبرامج الإعلامية، مع تدريب الكوادر التربوية والإعلامية على نشر ثقافة الحوار.

٤. إطلاق منصات رقمية مضادة للتطرف تستخدم التكنولوجيا الحديثة والذكاء الاصطناعي لرصد المحتوى المتطرف وتقديم بدائل معرفية جاذبة للشباب.

٥. إنشاء وحدات تقييم مستقلة لقياس أثر البرامج والمشروعات الدولية في مكافحة التطرف وتعزيز التماسك المجتمعي.

٦. دعم مشروعات التنمية المستدامة في المناطق الهشة باعتبارها وسيلة لمعالجة الأسباب الجذرية للتطرف، مثل الفقر والبطالة والتهميش.

٧. تعزيز الحوار الثقافي والديني عبر مؤتمرات ومنصات تفاعلية تجمع ممثلين من مختلف الأطياف، بما يسهم في بناء خطاب جامع.

٨. مراجعة السياسات الأمنية من منظور حقوقي لضمان التوازن بين مكافحة التطرف وحماية الحريات الأساسية، بما يعزز شرعية الجهود الدولية.

٩. توسيع التعاون بين المنظمات الدولية والقطاع الخاص (خصوصًا شركات التكنولوجيا والإعلام) للحد من انتشار المحتوى المتطرف على الإنترنت.

١٠. إنشاء مركز دولي مشترك للأبحاث والتدريب حول الاعتدال بإشراف الأمم المتحدة، يضم خبراء من مختلف التخصصات (قانون، علم اجتماع، أمن، إعلام) لتطوير مقاربات مبتكرة ومستدامة

الهوامش:

(١) رمضان عبد الحميد محمد واخرون، اسباب ظاهرة التطرف واساليب الحد منها من وجهة نظرهم (دراسة ميدانية)، المجلة العلمية –جامعة دمياط، العدد ٧١، ٢٠١٦، ص٧ .

(٢) د. اسلام طزازعه، اسباب التطرف، وسبل الوقاية والعلاج، مجلة جامعة الاستقلال، العدد١، ٢٠٢١، ص٦.

(٣) جمال سند السويدي، التطرف الديني في العالمين العربي والاسلامي الاسباب والمظاهر واليات المواجهة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد ٣٠، ٢٠١٩، ص ١١٧.

(٤) ابن منظور، لسان العرب، دار احياء التراث العربي، بيروت، ٢٠٠٠، ص٤٢٩.

(٥) المصدر نفسة، ص٤٤.

(٦) محمد عبد الكريم، ناهد زبون، مفهوم الاعتدال في الفكر السياسي الاسلامي، مجلة العلوم السياسية، العدد ٣٠، ٢٠٢٢، ص٥.

(٧) عبد الرحمن بدوي، موسوعة الفلسفة، بيروت، المؤسسة العربية لدراسات والنشر، ١٩٨٤.

(٨) يوسف عيدان عقيل، الاعتدال في الإسلام، شبكة النبأ المعلوماتية، الكويت، العدد٨١، ٢٠٠٦، ص٨١.

(٩) حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر، بيروت، بحث منشور في مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣.

(١٠) محمد عابد الجابري، الدين والدولة وتطبيق الشريعة، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦.

(11) United Nations Security Council, Resolution 2178 (2014).

(12) United Nations, Plan of Action to Prevent Violent Extremism (New York: UN, 2016).

(١٣) نواف قطيش، الامن الوطني وإدارة الازمات، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩، ص٢٠.

(١٤) بدرية صالح عبد الله الدليمي، محددات السلم المجتمعي في العراق بعد العام ٢٠٠٣، مجلة العلوم السياسية، العدد٦٨، جامعة بغداد، ٢٠٢٤، ص١٤٢.

(١٥) صلاح حسن احمد، التطرف والعنف، مجلة تكريت للعلوم القانونية السنة ل٧، العدد ٢٦، ٢٠١٥، ص١٦٤.

(١٦) محمد عابد الجابري، مصدر سابق.

(١٧) ارنتليبهارت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، ترجمة حسني زينة، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠٠٦، ص١١.

(١٨) حسين درويش العادلي، المواطنة، دار المرتضى، بغداد، ٢٠٠٦، ص١١٧.

(19) Gabriel Weimann, Terrorism in Cyberspace: The Next Generation (New York: Columbia University Press, 2016); and Paul R. Gill & Emily Corner & Amy-Jane Gielen (ed.), Determining the role of the internet in violent extremism and terrorism (Studies in Conflict & Terrorism, 2017.

(٢٠) عبد الرحمن حميد، التطرف الاجتماعي: تحليل نفسي، مجلة العلوم الاجتماعية، جدة، ٢٠١٩، ص٣٥.

(21) Weimann, G. (2016). Terrorism in Cyberspace: The Next Generation. Columbia University Press.

(٢٢) اسلام طزازعة، أسباب التطرف وسبل الوقاية والعلاج، مجلة الاستقلال، ٢٠٢١.

(23) United Nations Security Council Resolution 1373 (2001).

(24) United Nations Security Council Resolution 2178 (2014).

(25) United Nations Security Council Resolution2396 (2017)

(26) International Covenant on Civil and Political Rights, Article 20, United Nations, 1966.

(27) International Convention for the Suppression of the Financing of Terrorism, United Nations, 1999.

(٢٨) الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، جامعة الدول العربية، ١٩٩٨.

(29) United Nations, Global Counter-Terrorism Strategy, 2006.

(30) United Nations, Plan of Action to Prevent Violent Extremism, 2016.

(31) European Commission, EU Strategy for Combating Radicalization and Recruitment to Terrorism, 2005.

(٣٢) جامعة الدول العربية، الاستراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب، ٢٠١٧.

(٣٣) منظمة التعاون الإسلامي، إعلان جدة حول مكافحة التطرف وخطاب الكراهية، ٢٠١٩.

(34) UNESCO, Education and Prevention of Violent Extremism Paris: UNESCO Publishing, 2021

(35) United Nations Development Programme (UNDP), Journey to Extremism in Africa: Drivers, Incentives and the Tipping Point for Recruitment (New York: UNDP, 2017).

(36) European Union, EU Internet Forum Annual Report (Brussels: 2020).

(٣٧) شبكة النبأ للدراسات، مصدر سابق.

(٣٨) بدرية صالح عبد الله الدليمي، مصدر سابق، ص٢٥.

المصادر :

أولًا: المصادر العربية

المعاجم

١) ابن منظور، لسان العرب، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ٢٠٠٠.

الكتب

١) أرند ليبهارت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، ترجمة حسني زينة، بغداد: معهد الدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٦.

٢) حسين درويش العادلي، المواطنة، بغداد: دار المرتضى، ٢٠٠٦.

٣) حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣.

٤) عبد الرحمن بدوي، موسوعة الفلسفة، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٤.

٥) محمد عابد الجابري، الدين والدولة وتطبيق الشريعة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦.

٦) نواف قطيش، الأمن الوطني وإدارة الأزمات، عمّان: دار الراية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩.

٧) يوسف عيدان عقيل، الاعتدال في الإسلام، شبكة النبأ المعلوماتية، الكويت، العدد ٨١، ٢٠٠٦.

البحوث والمقالات

١) إسلام طزازعة، «أسباب التطرف وسبل الوقاية والعلاج»، مجلة جامعة الاستقلال، العدد ١، ٢٠٢١.

٢) بدرية صالح عبد الله الدليمي، «محددات السلم المجتمعي في العراق بعد العام ٢٠٠٣»، مجلة العلوم السياسية، العدد ٦٨، جامعة بغداد، ٢٠٢٤.

٣) جمال سند السويدي، «التطرف الديني في العالمين العربي والإسلامي: الأسباب والمظاهر وآليات المواجهة»، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد ٣٠، ٢٠١٩.

٤) رمضان عبد الحميد محمد وآخرون، «أسباب ظاهرة التطرف وأساليب الحد منها من وجهة نظرهم (دراسة ميدانية)»، المجلة العلمية – جامعة دمياط، العدد ٧١، ٢٠١٦.

٥) صلاح حسن أحمد، «التطرف والعنف»، مجلة تكريت للعلوم القانونية، السنة ٧، العدد ٢٦، ٢٠١٥.

٦) عبد الرحمن حميد، «التطرف الاجتماعي: تحليل نفسي»، مجلة العلوم الاجتماعية، جدة، ٢٠١٩.

٧) محمد عبد الكريم وناهد زبون، «مفهوم الاعتدال في الفكر السياسي الإسلامي»، مجلة العلوم السياسية، العدد ٣٠، ٢٠٢٢.

ثانيًا: المصادر الأجنبية

الكتب

1) Gabriel Weimann, Terrorism in Cyberspace: The Next Generation, New York: Columbia University Press, 2016.

البحوث والمقالات

1) Paul R. Gill, Emily Corner & Amy-Jane Gielen (eds.), "Determining the role of the internet in violent extremism and terrorism," Studies in Conflict & Terrorism, 2017.

ثالثًا: الوثائق والاتفاقيات الدولية

1) European Commission, EU Strategy for Combating Radicalisation and Recruitment to Terrorism, Brussels, 2005.
2) European Union, EU Internet Forum Annual Report, Brussels, 2020.
3) International Convention for the Suppression of the Financing of Terrorism, United Nations, 1999.
4) International Covenant on Civil and Political Rights (ICCPR), Article 20, United Nations, 1966.
5) UNESCO, Education and Prevention of Violent Extremism, Paris: UNESCO Publishing, 2021.
6) • United Nations Development Programme (UNDP), Journey to Extremism in Africa: Drivers, Incentives and the Tipping Point for Recruitment, New York: UNDP, 2017.
7) United Nations Security Council Resolution 1373 (2001).
8) United Nations Security Council Resolution 2178 (2014).
9) United Nations Security Council Resolution 2396 (2017).
10) United Nations, Global Counter-Terrorism Strategy, 2006.
11) United Nations, Plan of Action to Prevent Violent Extremism, 2016.

١٢) الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، جامعة الدول العربية، ١٩٩٨.

١٣) جامعة الدول العربية، الاستراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب، ٢٠١٧.

١٤) منظمة التعاون الإسلامي، إعلان جدة حول مكافحة التطرف وخطاب الكراهية، ٢٠١٩.